صندوق الرائد للاستثمار
دولـة الكويـت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق الرائد للاستثمار
دولـة الكويـت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	7 – 16

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الرائد للاستثمار
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق الرائد للاستثمار (الصندوق) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وكذلك البيانات المالية للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلين عن الصندوق وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالإلتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤولية مدير الصندوق حول البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي يراه مناسباً لتمكينه من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، يكون مدير الصندوق مسؤولاً عن تقييم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الاخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناءً على ما ورد في تلك البيانات المالية.

إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للصندوق.

RSM البزيع وشركاهم هو عضو في شبكة RSM العالمية ويعمل باسم RSM. إن RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM العالمية وكل عضو هو مكتب محاسبة واستشارات له وضعه القانوني المستقل. إن شبكة RSM العالمية ليست بذاتها كيانا قانونيا مستقلاً في أي ولاية قضائية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات متصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل مدير الصندوق.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تودي إلى عدم قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت إنتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد مدير الصندوق بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق والتعديلات اللاحقة عليه، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وأن الصندوق يمسك حسابات منتظمة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق والتعديلات اللاحقة عليه على وجه يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

محمد شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 235
RSM البزيع وشركاهم

البزيع وشركاهم
RSM

دولة الكويت
28 يناير 2026

صندوق الرائد للاستثمار
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2025	2024
الموجودات			
نقد لدى البنوك		**1,386,545**	1,113,541
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	3	**214,980,730**	176,124,051
أرصدة مدينة أخرى	4	**1,647,146**	265,812
مجموع الموجودات		**218,014,421**	177,503,404
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	5	**612,067**	481,822
مجموع المطلوبات		**612,067**	481,822
حقوق الملكية:			
رأس المال	6	**134,443,501**	134,051,427
إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات		**(3,975,557)**	(4,065,161)
أرباح مرحلة		**86,934,410**	47,035,316
مجموع حقوق الملكية		**217,402,354**	177,021,582
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**218,014,421**	177,503,404
عدد الوحدات القائمة		**134,443,501**	134,051,427
صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد	7	**1.617**	1.321

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ – ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

الشركة الكويتية للاستثمار – ش.م.ك. (عامة)
مدير الصندوق

صندوق الرائد للاستثمار
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	**2025**	2024
الإيرادات:			
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**6,414,426**	3,880,002
أرباح غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**35,916,065**	6,193,387
توزيعات أرباح نقدية		**6,665,146**	6,031,051
خسائر فروقات عملة أجنبية		**-**	(8,363)
		48,995,637	16,096,077
المصاريف:			
أتعاب مدير الصندوق	8	**(2,014,389)**	(1,717,073)
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	9	**(181,295)**	(154,537)
مصاريف عمومية وإدارية		**(198,288)**	(147,711)
		(2,393,972)	(2,019,321)
ربح السنة		**46,601,665**	14,076,756
الدخل الشامل الآخر للسنة		**-**	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		**46,601,665**	14,076,756
ربح الوحدة (فلس)	10	**346.90**	105.46

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

صندوق الرائد للاستثمار
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال	إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	أرباح مرحلة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2024	135,157,326	(3,809,510)	32,958,560	164,306,376
إشتراكات وحدات خلال السنة	1,526,634	474,013	-	2,000,647
استردادات وحدات خلال السنة	(2,632,533)	(729,664)	-	(3,362,197)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	14,076,756	14,076,756
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	134,051,427	(4,065,161)	47,035,316	177,021,582
إشتراكات وحدات خلال السنة	5,478,738	2,751,509	-	8,230,247
استردادات وحدات خلال السنة	(5,086,664)	(2,661,905)	-	(7,748,569)
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 12)	-	-	(6,702,571)	(6,702,571)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	46,601,665	46,601,665
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**134,443,501**	**(3,975,557)**	**86,934,410**	**217,402,354**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

صندوق الرائد للاستثمار
بيان التدفقات النقدية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2024	2025	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
14,076,756	**46,601,665**	ربح السنة
		التسويات:
(3,880,002)	**(6,414,426)**	أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(6,193,387)	**(35,916,065)**	أرباح غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(6,031,051)	**(6,665,146)**	توزيعات أرباح نقدية
(2,027,684)	**(2,393,972)**	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(2,423,024)	**3,473,812**	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
291,250	**(1,381,334)**	أرصدة مدينة أخرى
29,934	**119,198**	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(4,129,524)	**(182,296)**	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
6,031,051	**6,665,146**	توزيعات أرباح نقدية مستلمة
6,031,051	**6,665,146**	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
-	**(6,691,524)**	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لحاملي الوحدات
2,000,647	**8,230,247**	المحصل من الإشتراكات في وحدات الاستثمار
(3,362,197)	**(7,748,569)**	المدفوع لإستردادات وحدات الاستثمار
(1,361,550)	**(6,209,846)**	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
539,977	**273,004**	صافي الزيادة في النقد لدى البنوك
573,564	**1,113,541**	نقد لدى البنوك كما في بداية السنة
1,113,541	**1,386,545**	نقد لدى البنوك كما في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

1- التأسيس والنشاط

تأسس صندوق الرائد للاستثمار (الصندوق) كصندوق استثماري برأس مال متغير بتاريخ 20 يونيو 2001 وفقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1990، في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار ولائحته رقم 113 لسنة 1992 والتعديلات اللاحقة عليهما.

إن الهدف من إنشاء الصندوق هو تحقيق عوائد جيدة للمستثمرين عن طريق استثمار أموال الصندوق في أسهم الشركات الكويتية وغير الكويتية المدرجة في بورصة الكويت والصناديق الاستثمارية واستثمار النقد المتوفر في الودائع وأوراق مالية يسمح بها النظام الأساسي للصندوق، والمساهمة في تأسيس الشركات بكافة أنواعها، والاستثمار في الشركات الغير مدرجة في دولة الكويت.

إن الصندوق خاضع لإشراف هيئة أسواق المال طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما. قام مدير الصندوق بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للصندوق وذلك لتوفيق أوضاع الصندوق مع ما ورد في القرار رقم 1 لسنة 2022 الصادر من قبل هيئة أسواق المال بشأن تعديل بعض أحكام أنظمة الاستثمار الجماعي وبتاريخ 28 ديسمبر 2022 تم اعتماد النظام الأساسي المعدل من قبل هيئة أسواق المال، وأخرها التعديلات التي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة أسواق المال بتاريخ 2 مايو 2023.

إن مدة الصندوق 10 سنوات تبدأ من تاريخ نشر الموافقة على تأسيسه بالجريدة الرسمية، ويجدد تلقائياً لمدد مماثلة أخرى وذلك بعد موافقة جهة الاشراف. تم تجديد مدة الصندوق لمدة 3 سنوات تنتهي بتاريخ 26 أكتوبر 2028.

إن الشركة الكويتية للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) هي مدير الصندوق.

إن الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ – ش.م.ك. (مقفلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق.

إن العنوان المسجل لمدير الصندوق هو: شرق - شارع مبارك الكبير - سوق المناخ - الدور الخامس، ص.ب. 1005، الصفاة 13011، دولة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 28 يناير 2026.

2- معلومات السياسات المحاسبية المادية

أ- **أسس الإعداد**

تم إعداد البيانات المالية المرفقة للصندوق وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص معلومات السياسات المحاسبية المادية فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية يتطلب من مدير الصندوق إجراء بعض الآراء والتقديرات والإفتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ط). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية كما في 1 يناير 2025 وبيانها كالتالي.

عدم قابلية تحويل العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)

تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد توقيت قابلية تحويل العملة وكيفية تحديد سعر الصرف وتوقيت عدم قابليتها.

يجب على المنشأة الاعتراف بتأثير التطبيق المبدئي للتعديلات كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة عند إدراج المنشأة للمعاملات بالعملات الأجنبية. عندما تستخدم المنشأة عملة عرض غير عملتها الرئيسية، فإنها تقوم بالاعتراف بالمبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات في حقوق الملكية.

لم يكن لتطبيق التعديلات المذكورة أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية، لم يقم الصندوق بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة وغير جارية التأثير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) – العرض والافصاح في البيانات المالية

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية مع الإبقاء على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) متطلبات جديد فيما يتعلق بـ:
- عرض فئات ومجاميع فرعية محددة في بيان الأرباح أو الخسائر،
- تقديم إفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في الإيضاحات حول البيانات المالية،
- تحسين عملية التجميع والتصنيف.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) التطبيق بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة. ويجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالية

يتعين على المنشأة تطبيق هذه التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. تشمل التعديلات:

- توضيح بأنه تم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي في "تاريخ التسوية" وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية .
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والميزات المماثلة.
- توضيحات حول ما تمثل "ميزات عدم حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- إدخال إفصاحات للأدوات المالية ذات الخصائص المحتملة وإفصاحات إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن تلك التعديلات لا يتوقع ان يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

ب- **تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:**

يعرض الصندوق الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا كانت:
- من المتوقع تحققها أو ينوى الصندوق بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ بها لغرض المتاجرة، أو
- من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

يصنف الصندوق كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا كان:
- من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الإلتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

يصنف الصندوق كافة مطلوباته الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

ج- **الأدوات المالية**

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد لدى البنوك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أرصدة مدينة أخرى ودائنون.

(ج – 1) الموجودات المالية

ج (1/1) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد الصندوق نموذج أعماله وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارته لموجوداته المالية لتحقيق أهدافه، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف الصندوق الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط:

عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

يقوم الصندوق بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهوالتاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للصندوق أو شراؤه من قبل الصندوق. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليه الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركته فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف موجوداته المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الأخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الأخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- أدوات مالية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

ادوات الدين بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد لدى البنوك يصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم يقم الصندوق بتصنيف الاستثمار في الأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الإعتراف المبدئي.

- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الإعتراف ("عدم التطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الإعتراف بالأرباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم يصنف الصندوق أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع والناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

ج (2/1) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يعترف الصندوق بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، يقارن الصندوق مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الإعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة الأرصدة المدينة الأخرى، طبق الصندوق الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية، ولم ينتج أي تأثير جوهري من تقييم نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة حيث أن الرصيد المدين المستحق يتمثل بشكل رئيسي في الأرصدة المستحقة من الشركة الكويتية للوساطة المالية والناتجة عن أنشطة المتاجرة في الأوراق المالية وتوزيعات الأرباح المستحقة والتي لم ينتج عنها أي حالات تقصير تاريخية، وبالتالي تعتبر لديها مخاطر ائتمانية منخفضة.

(ج – 2) المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي بجميع المطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة، وفي حالة الدائنون، تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الدائنون

يمثل رصيد الدائنين في الدائنون والأرصدة الدائنة أخرى. يمثل بند الدائنون الإلتزام لسداد قيمة خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من مقدمي الخدمات. يتم إدراج الدائنون مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إنتهاء، إلغاء أو تقادم الالتزام مقابل تلك المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و(2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الارباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

(ج – 3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د- احتياطي فروق إشتراكات / استردادات وحدات

عند إصدار الوحدات، يتم إضافة الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية إلى حساب احتياطي فروق إشتراكات / استردادات وحدات. وعند الاسترداد، يتم خصم الفرق بين قيمة الاسترداد والقيمة الاسمية من حساب احتياطي فروق إشتراكات / استردادات وحدات.

هـ- تحقق الإيراد

جميع إيرادات الصندوق ناتجة من الأدوات المالية المصنفة كأدوات الدين بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الخاضعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما هو موضح في إيضاح (2 – ج).

و- المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الصندوق الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير ممكن. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ز- الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ح- العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

ط- **الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة**

إن الصندوق يقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ. الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والمبينة في إيضاح رقم (2)، قام مدير الصندوق بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

- تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، يقرر الصندوق ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال الصندوق لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. يتبع الصندوق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداته المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - ج).

ب. التقديرات والافتراضات:

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

يقوم الصندوق باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الصندوق عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

3- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2025	2024
أوراق مالية محلية مدرجة	**209,413,785**	175,461,218
أوراق مالية محلية غير مدرجة	**5,566,945**	2,833
صناديق استثمارية مدارة	**-**	660,000
	214,980,730	176,124,051

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مقومة بالدينار الكويتي.

تم تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لأسس التقييم المبينة في إيضاح رقم (13).

4- أرصدة مدينة أخرى

	2025	2024
مستحق من الشركة الكويتية للوساطة المالية (أ) (إيضاح 11)	**1,640,939**	-
مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة	**-**	262,937
أرصدة مدينة أخرى	**6,207**	2,875
	1,647,146	265,812

(أ) يتمثل المستحق من الشركة الكويتية للوساطة المالية في مبالغ ناتجة من أنشطة المتاجرة في الاستثمارات.

5- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2025	2024
أتعاب مدير الصندوق المستحقة (إيضاح 11)	**543,823**	434,467
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة (إيضاح 11)	**48,944**	39,102
توزيعات أرباح نقدية مستحقة لحاملي الوحدات (إيضاح 11)	**12,883**	1,836
أرصدة دائنة أخرى	**4,815**	4,815
استردادات مستحقة	**1,602**	1,602
	612,067	481,822

6- رأس المال

وفقاً للمادة رقم (12) من النظام الأساسي للصندوق، إن رأس مال الصندوق متغير وتتراوح حدوده بين مبلغ 2,000,000 دينار كويتي ومبلغ 250,000,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2024: 2,000,000 دينار كويتي إلى 250,000,000 دينار كويتي). كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد الوحدات القائمة للصندوق 134,443,501 وحدة (31 ديسمبر 2024: 134,051,427 وحدة) بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة.

7- صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد

	2025	2024
مجموع حقوق الملكية لحملة وحدات الاستثمار القابلة للإسترداد	**217,402,354**	177,021,582
عدد الوحدات القابلة للإسترداد	**134,443,501**	134,051,427
صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد	**1.617**	1.321

8- أتعاب مدير الصندوق

وفقاً لملحق النظام الأساسي للصندوق، يتقاضى مدير الصندوق لقاء قيامه بواجباته أتعاب إدارة نسبتها 1% سنوياً من القيمة السوقية لأصول الصندوق، وتحتسب أسبوعياً وتسدد في نهاية كل ثلاثة أشهر ميلادية، على ألا يزيد الحد الأقصى للأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5% سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق. ويتقاضى مدير الصندوق أتعابا تشجيعية بواقع 15% من العائد الإيجابي المحقق فوق عائد مؤشر القياس في النظام الاساسي للصندوق على ألا تتجاوز الاتعاب التشجيعية خلال السنة نسبة 1.5% من القيمة الصافية لأصول الصندوق، يتم احتسابها عند كل فترة تقويم وتسدد بشكل سنوي أو عند استرداد الوحدات (إيضاح 11).

9- أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

وفقاً لملحق النظام الأساسي للصندوق، يتقاضى "أمين الحفظ" و "مراقب الاستثمار" أتعاباً سنوية مقدارها 0.09% من القيمة الصافية لأصول الصندوق، وتحتسب أسبوعياً وتسدد كل ثلاثة أشهر ميلادية (إيضاح 11).

10- ربح الوحدة (فلس)

	2025	2024
ربح السنة	**46,601,665**	14,076,756
المتوسط المرجح لعدد الوحدات القائمة (وحدات)	**134,336,195**	133,482,264
ربح الوحدة (فلس)	**346.90**	105.46

11- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قام الصندوق بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كمدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار وأطراف ذات صلة أخرى. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، أو أنه بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي فإنها تخضع لموافقة مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:

	2025	2024
مستحق من الشركة الكويتية للوساطة المالية (إيضاح 4)	**1,640,939**	-
أتعاب مدير الصندوق المستحقة (إيضاح 5)	**543,823**	434,467
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة (إيضاح 5)	**48,944**	39,102
توزيعات أرباح نقدية مستحقة لحاملي الوحدات (إيضاح 5)	**12,883**	1,836

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر:

	2025	2024
أتعاب مدير الصندوق (إيضاح 8)	**2,014,389**	1,717,073
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح 9)	**181,295**	154,537

وفقاً للمادة رقم (21) من النظام الأساسي للصندوق يجب أن لا تقل مشاركة مدير الصندوق عن 100,000 دينار كويتي أوما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى كحد أدنى و 50% كحد أقصى من رأس مال الصندوق، كما في 31 ديسمبر 2025، يحتفظ مدير الصندوق بعدد 31,445,093 وحدة تمثل نسبة 23.39% (2024: 31,417,054 وحدة تمثل نسبة 23.44%) من رأس مال الصندوق.

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد وحدات الاستثمار المحتفظ بها من قبل الأطراف ذات الصلة عدد 100,000,000 وحدة تمثل نسبة 74.38% (2024: 100,000,000 وحدة تمثل نسبة 74.60%) من رأس مال الصندوق.

12- الجمعية العامة لحملة الوحدات وتوزيعات الأرباح

وافقت الجمعية العامة لحملة الوحدات المنعقدة بتاريخ 28 مايو 2025 على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2024.

قام مدير الصندوق بتاريخ 20 أبريل 2025، بالموافقة على توزيع أرباح نقدية (عوائد أرباح الاستثمار) بواقع 50 فلس للوحدة بإجمالي مبلغ 6,702,571 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وذلك لحاملي الوحدات المسجلين في تاريخ 31 مارس 2025.

13- قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	2025			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**209,413,785**	**-**	**5,566,945**	**214,980,730**

	2024			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	175,461,218	660,000	2,833	176,124,051

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل سنة مالية.

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تم تحويل موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بمبلغ 5,564,741 دينار كويتي من المستوى الأول الى المستوى الثالث وذلك لإلغاء إدراج أسهم إحدى الشركات المستثمر فيها. ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر من بورصة الكويت للأوراق المالية.

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة لموجوداته ومطلوباته المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية

فيما يلي بيان الحركات في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الأرباح أو الخسائر المقاسة كمستوى ثالث خلال السنة المالية الحالية والسابقة:

	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	3,498
الأرباح المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر	(665)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	2,833
الخسائر المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر	(1,644,712)
صافي الإضافات / الاستبعادات	7,208,824
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**5,566,945**

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل حساسية الموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

	القيمة العادلة كما في		المدخلات غير الملحوظة الهامة	حساسية المدخلات غير الملحوظة للقيمة العادلة
	2025	2024		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**5,566,945**	2,833	معدل خصم السيولة 5% – 25%	قد ينتج عن الزيادة (النقص) في معدل خصم السيولة بواقع 10% إلى زيادة (نقص) القيمة العادلة بمبلغ 556,695 دينار كويتي

14- إدارة المخاطر المالية

يستخدم الصندوق ضمن نشاطه الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد لدى البنوك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الأرصدة المدينة الأخرى والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى ونتيجة لذلك فإنه يتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا يستخدم الصندوق حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي يتعرض لها.

أ- **مخاطر سعر الفائدة**

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغير. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

ب- **مخاطر الائتمان**

إن خطر الائتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والأرصدة المدينة الأخرى. يتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

النقد لدى البنوك

إن النقد لدى البنوك الخاص بالصندوق والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للصندوق حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

إن الحد الاعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك.

ج- **مخاطر العملات الأجنبية**

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للصندوق تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. ويحرص الصندوق على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يتعرض الصندوق حالياً لهذه المخاطر.

د- **مخاطر السيولة**

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد إلتزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بالاستثمار في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للصندوق من خلال الإحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية. إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ البيانات المالية للصندوق.

هـ - **مخاطر أسعار أدوات الملكية**

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات الصندوق في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لإدارة هذه المخاطر، يقوم الصندوق بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظته الإستثمارية، ومراقبتها بشكل مستمر.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغييرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر التي يوجد لدى الصندوق تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية:

	2025		2024	
مؤشرات السوق	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
بورصة الكويت	± 5%	**± 10,470,689**	± 5%	± 8,773,061

15- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف الصندوق عند إدارة موارده المالية هو المحافظة على قدرته على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للصندوق تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة لحاملي الوحدات، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار وحدات جديدة، بيع بعض الموجودات.